المستقبل
AL-MUSTAQBAL

حايك يحاضر عن «الشراكة» في معهد فليحان

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لقاءً مع الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة والشراكة زياد حايك حول «الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديات النهوض الاقتصادي والتنموي» في مقر المعهد في بيروت، في حضور عدد من المديرين العامين والخبراء الماليين في إدارات الدولة.

بداية، كانت كلمة لمديرة المعهد عليا المبيض رحبّت فيها بالحضور، لافتة إلى أن «هذه الجلسة كان منوي عقدها منذ فترة طويلة مع المديرين العامين والخبراء الماليين، عسى أن تكون مناسبة لإحياء لقاءات مستمرة.«

ثم تحدث حايك فاستهل كلمته متناولاً «أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى أهمية صدور القانون رقم 2017/48»، مستهلاً بعرض فيديو تم إعداده أثناء التحضير لقانون الشراكة بين القطاعين، تناول فيه شرحاً واضحاً لإيجابية التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص، لافتاً إلى أنه «منذ سنوات معظم المسؤولين لم يكونوا ملمين بموضوع الشراكة بين القطاعين ولذلك كان رفضهم ومواجهة بعضهم له، ولكنه أقر أخيراً بعد تعرفهم إلى خصائصه وإيجابياته الاقتصادية والإدارية. وقد كان مؤتمر سيدر من العناصر الأساسية المشجعة لإقرار هذا القانون حيث أن الدول المانحة اشترطت وشجّعت عليه كثيراً، خصوصاً أن أهم دول العالم تقدماً تعاني كحكومات من عملية التمويل والاستثمار في مشاريع البنى التحتية». وألقى الضوء على الأسباب الموجبة لإقراره وأبرز المفاهيم والمبادئ التي ترعاه، مشيراً إلى أن «نجاح سيدر كان لافتاً، لا سيما بعد الدعم الذي لاقيناه من الدول المانحة نتيجة النزوح السوري.«

وأوضح في شرح مفصل عبر برنامج على شاشة كبيرة، آلية عمل المجلس الأعلى للخصخصة الذي يرأسه رئيس الحكومة وأعضاؤه هم وزراء المالية، العدل، الاقتصاد والتجارة والعمل بالإضافة إلى الوزير المعني.«

ثم تطرق إلى «الأسباب الموجبة لاعتماد الشراكة بين القطاعين: لا تطوير ولا نهوض دون وجود بنى تحتية لازمة، تردي وضع البنى التحتية الموجودة، عجز الخزينة المزمن الذي لا يسمح بالإنفاق من أجل التطوير وغياب ثقافة الحفاظ على الأملاك العامة». ثم تناول «الأثر الاقتصادي للشراكة والذي بمجمله مفيد وإيجابي وينعكس على مختلف القطاعات. وأهم ما فيها هو خلق فرص عمل حقيقية حيث أن الشركات الصغيرة توظف بالعشرات بينما عندما تنظم وتطور البنى التحتية اللازمة نؤمن مئات وآلاف فرص العمل. أما أهداف قانون الشراكة فتتلخص بالشفافية، والمنافسة والمهنية وتعزيز ثقة المستثمرين». وأشار إلى أن أحكام قانون الشراكة هي: المشروع المشترك، نطاق القانون والإطار المؤسسي. أما ماهية المشروع المشترك فهي: البنود الأساسية لعقد الشراكة، تنفيذ المشروع المشترك، إدارة المشروع المشترك والمرحلة التشغيلية وتدريب الأشخاص.

دور دولي في دعم الشراكة بين «القطاعين»

كشف الامين العام للمجلس الاعلى للخصخصة والشراكة زياد حايك، ان مؤتمر سيدر كان من العناصر الاساسية المشجعة لاقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث ان الدول المانحة اشترطت وشجعت عليه كثيرا.

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لقاء مع الامين العام للمجلس الاعلى للخصخصة والشراكة زياد حايك حول «الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديات النهوض الاقتصادي والتنموي» في مقر المعهد في بيروت، في حضور عدد من المديرين العامين والخبراء الماليين في ادارات الدولة.

بعد كلمة ترحيبية من مديرة المعهد عليا المبيض، ألقى حايك كلمة شدّد فيها على «أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى أهمية صدور القانون رقم 2017/48». وبعدما عرض لايجابية التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص، لفت الى انه «منذ سنوات معظم المسؤولين لم يكونوا ملمّين بموضوع الشراكة بين القطاعين ولذلك كان رفضهم ومواجهة بعضهم له، ولكنه أقر اخيرا بعد تعرفهم الى خصائصه وايجابياته الاقتصادية والادارية.

وقد كان مؤتمر سيدر 1 من العناصر الاساسية المشجعة لاقرار هذا القانون حيث ان الدول المانحة اشترطت وشجعت عليه كثيرا، خصوصا ان اهم دول العالم تقدما تعاني كحكومات من عملية التمويل والاستثمار في مشاريع البنى التحتية». والقى الضوء على الاسباب الموجبة لاقراره وأبرز المفاهيم والمبادىء التي ترعاه، مشيرا الى ان «نجاح سيدر1 كان لافتا، لا سيما بعد الدعم الذي لقيناه من الدول المانحة نتيجة النزوح السوري.«

ثم اوضح كيفية تنظيم وآلية عمل المجلس الاعلى للخصخصة الذي يرأسه رئيس الحكومة واعضاءه هم وزراء المالية، العدل، الاقتصاد والتجارة والعمل بالاضافة الى الوزير المعني، حيث تقوم الامانة العامة للمجلس بتنفيذ قرارات المجلس، وعملية الشراكة تعني اسناد كل طرف من القطاعين العام والخاص للمخاطر التي يستطيع ادارتها بشكل افضل، وهي تعني تقاسم المخاطر والعمل سويا على دراسة المخاطر والاتفاق على مواجهتها. ففي عقد الادارة القطاع الخاص هو من يتحمل خطرا محددا، ومن يتحمل الاخطار هي الدولة، اما في الخصخصة فكل الاخطار يتحملها القطاع الخاص، بينما القطاع العام دوره رقابي»، معددا النماذج التعاقدية للشراكة على طريقة BOT وغيرها، من الممولين الى المشغل والكافل، الدولة والمتعهد وشاري الخدمة.«

ثم تطرق الى «الأسباب الموجبة لاعتماد الشراكة بين القطاعين: لا تطوير ولا نهوض من دون وجود بنى تحتية لازمة، تردي وضع البنى التحتية الموجودة، عجز الخزينة المزمن الذي لا يسمح بالانفاق من اجل التطوير وغياب ثقافة الحفاظ على الاملاك العامة.«

ثم تناول «الاثر الاقتصادي للشراكة والذي بمجمله مفيدا وايجابيا وينعكس على مختلف القطاعات. واهم ما فيها هو خلق فرص عمل حقيقية حيث ان الشركات الصغيرة توظف بالعشرات بينما عندما تنظم وتطور البنى التحيتية اللازمة نؤمن مئات والاف فرص العمل. أما أهداف قانون الشراكة فتتلخص بالشفافية، والمنافسة والمهنية وتعزيز ثقة المستثمرين.«

وأشار الى ان أحكام قانون الشراكة هي: المشروع المشترك، نطاق القانون والاطار المؤسسي. اما ماهية المشروع المشترك فهي: البنود الاساسية لعقد الشراكة، تنفيذ المشروع المشترك، ادارة المشروع المشترك والمرحلة التشغيلية وتدريب الاشخاص.

اللواء
يومية- سياسية - عربية

حايك حاضر حول الشراكة بين القطاعين وتحديات النهوض الاقتصادي

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لقاء مع الامين العام للمجلس الاعلى للخصخصة والشراكة زياد حايك حول «الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديات النهوض الاقتصادي والتنموي» في مقر المعهد في بيروت، في حضور عدد من المديرين العامين والخبراء الماليين في ادارات الدولة.

بعد النشيد الوطني، كانت كلمة لمديرة المعهد لميا المبيض رحبت فيها بالحضور، لافتة الى ان «هذه الجلسة كان منوي عقدها منذ فترة طويلة مع المديرين العامين والخبراء الماليين، عسى ان تكون مناسبة لاحياء لقاءات مستمرة»، مشيرة الى ان «فريق المعهد ينتظر اراءكم وتعليقاتكم لتعاون دائم».

حايك

ثم تحدّث حايك فاستهل كلمته متناولا «اهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى اهمية صدور القانون رقم ٢٠١٧/٤٨»، مستهلا بعرض فيديو تم اعداده اثناء التحضير لقانون الشراكة بين القطاعين، تناول فيه شرحا واضحا لايجابية التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص، لافتا الى انه «منذ سنوات معظم المسؤولين لم يكونوا ملمين بموضوع الشراكة بين القطاعين ولذلك كان رفضهم ومواجهة بعضهم له، ولكنه اقر اخيرا بعد تعرفهم الى خصائصه وايجابياته الاقتصادية والادارية. وقد كان مؤتمر سيدر ١ من العناصر الاساسية المشجعة لاقرار هذا القانون حيث ان الدول المانحة اشترطت وشجعت عليه كثيرا، خصوصا ان اهم دول العالم تقدما تعاني كحكومات من عملية التمويل والاستثمار في مشاريع البنى التحتية»، والقى الضوء على الاسباب الموجبة لاقراره وابرز المفاهيم والمبادىء التي ترعاه، مشيرا الى ان «نجاح سيدر١ كان لافتا، لاسيما بعد الدعم الذي لاقيناه من الدول المانحة نتيجة النزوح السوري».

ثم أوضح في شرح مفصل عبر برنامج على شاشة كبيرة، كيفية تنظيم وآلية عمل المجلس الاعلى للخصخصة الذي يترأسه رئيس الحكومة واعضاءه هم وزراء المالية، العدل، الاقتصاد والتجارة والعمل بالاضافة الى الوزير المعني، حيث تقوم الامانة العامة للمجلس بتنفيذ قرارات المجلس، وعملية الشراكة تعني اسناد كل طرف من القطاعين العام والخاص للمخاطر التي يستطيع ادارتها بشكل افضل، وهي تعني تقاسم المخاطر والعمل سويا على دراسة المخاطر والاتفاق على مواجهتها. ففي عقد الادارة القطاع الخاص هو من يتحمل خطرا محددا، ومن يتحمل الاخطار هي الدولة، اما في الخصخصة فكل الاخطار يتحملها القطاع الخاص، بينما القطاع العام دوره رقابي»، معددا النماذج التعاقدية للشراكة على طريقة BOT وغيرها، من الممولين الى المشغل والكافل، الدولة والمتعهد وشاري الخدمة.

وختاما، كان حوار مع الحضور وملء استمارة يحدد خلالها المدير العام اراءه وافكاره وتطلعاته من اجل التطوير الاداري والتعاون بين القطاعين.

البناء
يومية سياسية قومية اجتماعية

لقاء مع أمين عام المجلس الأعلى للخصخصة حول «الشراكة بين القطاعين العام والخاص»

يوليو 27, 2018 اقتصاد تكبير الخط + |تصغير الخط-

نظم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لقاء مع الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة والشراكة زياد حايك حول «الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديات النهوض الاقتصادي والتنموي» في مقر المعهد في بيروت، في حضور عدد من المديرين العامين والخبراء الماليين في إدارات الدولة.

وتناول حايك «أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى أهمية صدور القانون رقم 2017/48»، مستهلا بعرض فيديو تم اعداده أثناء التحضير لقانون الشراكة بين القطاعين، تناول فيه شرحا واضحا لايجابية التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص، لافتاً إلى أنه «منذ سنوات معظم المسؤولين لم يكونوا ملمين بموضوع الشراكة بين القطاعين ولذلك كان رفضهم ومواجهة بعضهم له، ولكنه أقر أخيراً بعد تعرفهم إلى خصائصه وايجابياته الاقتصادية والإدارية. وقد كان مؤتمر سيدر 1 من العناصر الأساسية المشجعة لإقرار هذا القانون حيث أنّ الدول المانحة اشترطت وشجعت عليه كثيرا، خصوصاً أن أهم دول العالم تقدما تعاني كحكومات من عملية التمويل والاستثمار في مشاريع البنى التحتية». وألقى الضوء على الأسباب الموجبة لإقراره وأبرز المفاهيم والمبادىء التي ترعاه، مشيرا إلى ان «نجاح سيدر 1 كان لافتا، لا سيما بعد الدعم الذي لاقيناه من الدول المانحة نتيجة النزوح السوري.«

ثم أوضح في شرح مفصل عبر برنامج على شاشة كبيرة، كيفية تنظيم وآلية عمل المجلس الاعلى للخصخصة الذي يرأسه رئيس الحكومة واعضاءه هم وزراء المالية، العدل، الاقتصاد والتجارة والعمل بالإضافة إلى الوزير المعني، حيث تقوم الأمانة العامة للمجلس بتنفيذ قرارات المجلس، وعملية الشراكة تعني إسناد كل طرف من القطاعين العام والخاص للمخاطر التي يستطيع إدارتها بشكل أفضل، وهي تعني تقاسم المخاطر والعمل سوياً على دراسة المخاطر والاتفاق على مواجهتها. ففي عقد الإدارة القطاع الخاص هو من يتحمل خطراً محدداً، ومن يتحمل الأخطار هي الدولة، أما في الخصخصة فكل الأخطار يتحملها القطاع الخاص، بينما القطاع العام دوره رقابي»، معددا النماذج التعاقدية للشراكة على طريقة BOT وغيرها، من الممولين إلى المشغل والكافل، الدولة والمتعهد وشاري الخدمة.«

ثم تطرق إلى «الاسباب الموجبة لاعتماد الشركة بين القطاعين: لا تطوير ولا نهوض دون وجود بنى تحتية لازمة، تردي وضع البنى التحتية الموجودة، عجز الخزينة المزمن الذي لا يسمح بالانفاق من اجل التطوير وغياب ثقافة الحفاظ على الأملاك العامة.«

وتناول «الأثر الاقتصادي للشراكة والذي بمجمله مفيداً وايجابيا وينعكس على مختلف القطاعات. واهم ما فيها هو خلق فرص عمل حقيقية حيث ان الشركات الصغيرة توظف بالعشرات بينما عندما تنظم وتطور البنى التحيتية اللازمة نؤمن مئات والاف فرص العمل. أما أهداف قانون الشراكة فتتلخص بالشفافية، والمنافسة والمهنية وتعزيز ثقة المستثمرين.«

وأشار إلى أنّ أحكام قانون الشراكة هي: المشروع المشترك، نطاق القانون والإطار المؤسسي. أما ماهية المشروع المشترك فهي: البنود الاساسية لعقد الشراكة، تنفيذ المشروع المشترك، ادارة المشروع المشترك والمرحلة التشغيلية وتدريب الأشخاص.

حايك أكد أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص: نجاح "سيدر 1" كان لافتا

الخميس 26 تموز 2018 16:46

أكّد الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة والشراكة زياد حايك، "أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأهمية صدور القانون رقم 2017/48"، لافتًا إلى أنّ "منذ سنوات معظم المسؤولين لم يكونوا ملمّين بموضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولذلك كان رفضهم ومواجهة بعضهم له، ولكنّه أقرّ أخيرًا بعد تعرّفهم الى خصائصه وإيجابياته الإقتصادية والإدارية."

وأوضح خلال لقاء معه نظّمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، حول "الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديات النهوض الإقتصادي والتنموي"، أنّ "مؤتمر "سيدر 1" كان من العناصر الأساسية المشجّعة لإقرار هذا القانون، حيث انّ الدول المانحة اشترطت وشجّعت عليه كثيرًا، بخاصّة أنّ أهمّ دول العالم تقدّمًا تعاني كحكومات من عملية التمويل والاستثمار في مشاريع البنى التحتية."

وألقى حايك الضوء على "الأسباب الموجبة لإقراره وأبرز المفاهيم والمبادىء الّتي ترعاه"، مشيرًا إلى أنّ "نجاح "سيدر 1" كان لافتًا، لا سيّما بعد الدعم الّذي لاقيناه من الدول المانحة نتيجة النزوح السوري"، مركّزًا على أنّ "من الأسباب الموجبة لاعتماد الشركة بين القطاعين: لا تطوير ولا نهوض دون وجود بنى تحتية لازمة، تردّي وضع البنى التحتية الموجودة وعجز الخزينة المزمن الّذي لا يسمح بالإنفاق من أجل التطوير وغياب ثقافة الحفاظ على الأملاك العامة."

حايك تناول في لقاء في معهد باسل فليحان
الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديات النهوض الاقتصادي

الخميس 26 تموز 2018 الساعة 15:50اقتصاد وبيئة

وطنية - نظم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لقاء مع الامين العام للمجلس الاعلى للخصخصة والشراكة زياد حايك حول "الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديات النهوض الاقتصادي والتنموي" في مقر المعهد في بيروت، في حضور عدد من المديرين العامين والخبراء الماليين في ادارات الدولة.

المبيض

بعد النشيد الوطني، كانت كلمة لرئيسة المعهد لميا المبيض بساط رحبت فيها بالحضور، لافتة الى أن "هذه الجلسة كان منوي عقدها منذ فترة طويلة مع المديرين العامين والخبراء الماليين، عسى أن تكون مناسبة لاحياء لقاءات مستمرة"، مشيرة الى ان "فريق المعهد ينتظر اراءكم وتعليقاتكم لتعاون دائم."

حايك

ثم تحدث حايك فاستهل كلمته متناولا "أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى أهمية صدور القانون رقم 2017/48"، مستهلا بعرض فيديو تم اعداده أثناء التحضير لقانون الشراكة بين القطاعين، تناول فيه شرحا واضحا لايجابية التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص، لافتا الى انه "منذ سنوات معظم المسؤولين لم يكونوا ملمين بموضوع الشراكة بين القطاعين ولذلك كان رفضهم ومواجهة بعضهم له، ولكنه أقر اخيرا بعد تعرفهم الى خصائصه وايجابياته الاقتصادية والادارية. وقد كان مؤتمر سيدر 1 من العناصر الاساسية المشجعة لاقرار هذا القانون حيث ان الدول المانحة اشترطت وشجعت عليه كثيرا، خصوصا ان اهم دول العالم تقدما تعاني كحكومات من عملية التمويل والاستثمار في مشاريع البنى التحتية". والقى الضوء على الاسباب الموجبة لاقراره وأبرز المفاهيم والمبادىء التي ترعاه، مشيرا الى ان "نجاح سيدر1 كان لافتا، لا سيما بعد الدعم الذي لاقيناه من الدول المانحة نتيجة النزوح السوري."

ثم اوضح في شرح مفصل عبر برنامج على شاشة كبيرة، كيفية تنظيم وآلية عمل المجلس الاعلى للخصخصة الذي يرأسه رئيس الحكومة واعضاءه هم وزراء المالية، العدل، الاقتصاد والتجارة والعمل بالاضافة الى الوزير المعني، حيث تقوم الامانة العامة للمجلس بتنفيذ قرارات المجلس، وعملية الشراكة تعني اسناد كل طرف من القطاعين العام والخاص للمخاطر التي يستطيع ادارتها بشكل افضل، وهي تعني تقاسم المخاطر والعمل سويا على دراسة المخاطر والاتفاق على مواجهتها. ففي عقد الادارة القطاع الخاص هو من يتحمل خطرا محددا، ومن يتحمل الاخطار هي الدولة، اما في الخصخصة فكل الاخطار يتحملها القطاع

الخاص، بينما القطاع العام دوره رقابي"، معددا النماذج التعاقدية للشراكة على طريقة BOT وغيرها، من الممولين الى المشغل والكافل، الدولة والمتعهد وشاري الخدمة."

ثم تطرق الى "الاسباب الموجبة لاعتماد الشركة بين القطاعين: لا تطوير ولا نهوض دون وجود بنى تحتية لازمة، تردي وضع البنى التحتية الموجودة، عجز الخزينة المزمن الذي لا يسمح بالانفاق من اجل التطوير وغياب ثقافة الحفاظ على الاملاك العامة."

ثم تناول "الاثر الاقتصادي للشراكة والذي بمجمله مفيدا وايجابيا وينعكس على مختلف القطاعات. واهم ما فيها هو خلق فرص عمل حقيقية حيث ان الشركات الصغيرة توظف بالعشرات بينما عندما تنظم وتطور البنى التحيتية اللازمة نؤمن مئات والاف فرص العمل. أما أهداف قانون الشراكة فتتلخص بالشفافية، والمنافسة والمهنية وتعزيز ثقة المستثمرين."

وأشار الى ان أحكام قانون الشراكة هي: المشروع المشترك، نطاق القانون والاطار المؤسسي. اما ماهية المشروع المشترك فهي: البنود الاساسية لعقد الشراكة، تنفيذ المشروع المشترك، ادارة المشروع المشترك والمرحلة التشغيلية وتدريب الاشخاص.

وختاما، كان حوار مع الحضور وملء استمارة يحدد في خلالها المدير العام آراءه وأفكاره وتطلعاته من أجل التطوير الاداري والتعاون بين القطاعين.